Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale
Vol 14 N°.1. Année2020
EISSN 2600- 6502

قراءة في مؤشرات تقرير التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة 2010–2018.

A reading of the indicators of the Global Competitiveness Report of Algeria during the period 2010-2018.

طارق راشي [1*]

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية/ سوق أهراس/الجزائر

تاريخ الاستلام : 2019/10/22 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/12/10 ؛ تاريخ القبول : 2019/12/22

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى متابعة وتحليل مؤشرات التنافسية للجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010–2018، وذلك بدراسة تطور أهم المؤشرات المعبرة والتي يحددها التقرير في ثلاثة محاور أساسية هي المتطلبات الأساسية، ومحفزات الكفاءة، وتطور الاعمال والإبتكار من خلال الإعتماد على 12 معيار ينضوي تحت كل معيار مجموعة مؤشرات فرعية. وبالتالي، فإن هذه الدراسة تسعى إلى كشف أهم التطورات على المؤشرات التي حققت فيها الجزائر تقدما مع تبيان أهم الإخفاقات التي مست بعض المؤشرات ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة 2010–2018 في محاولة من أجل مساعدة متخذي القرار على تقييم السياسات والبرامج والإجراءات التي أنتهجتها الجزائر من أجل الوقوف على نقاط القوة وكيف يمكن العمل على إستدامتها و كشف نقاط الضعف من أجل معالجتها. ولمعالجة هذا البحث أملت طبيعة الموضوع إعتماد المنهج الوصفي والتحليلي من خلال متابعة وتحليل أهم المؤشرات المعبرة عن الأداء التنافسي للجزائر وفق ما تحددها مؤشرات تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010–2018. وتوصل هذا البحث إلى نتائج أهمها تسجيل تدهور لأهم المؤشرات بداية من 2011 إلى غاية 2013 ليليها تحسن وتعافي بطيئ للمؤشرات خلال الفترة 2014–2017 بإستثناء مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي سجل تطور مهم إلى غاية 2014 وبعدها بدأ في التدهور ليسجل أسوء مرتبة له سنة 2018. كما أن سنة 2018 سجلت الجزائر تراجع في الترتيب على مؤشر التنافسية بـ 6 مراتب.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، مؤشرات التنافسية، تقرير التنافسية العالمي.

تصنيف JEL: G18، G38، H11 .

Abstract:

This paper aims to follow up and analyze competitiveness of the Algeria during the period 2010-2018 within the Global Competitiveness Reports, by examining the development of the most important indicators expressed in the report in three main axes: basic requirements, efficiency incentives, business development and innovation through the adoption of 12 criteria that fit under each criterion sub-indices. Therefore, this study seeks to uncover the most important developments on the indicators in which the Algeria has made progress with the most important failures. Some indicators were included in the Global Competitiveness Report 2010-2018 in an attempt to help decision makers evaluate the policies, programs and procedures adopted by the Algeria in order to identify strengths and how to sustain them and to identify weaknesses in order to address them. In order to deal with this research, the nature of the subject and the method of its presentation dictated the adoption of the descriptive and analytical approach through follow-up and analysis of the most important indicators reflecting the competitive performance of the Algeria as determined by the indicators of the Global Competitiveness Report 2010-2018.

This research found the most important indicators from 2011 to 2013, followed by improvement and slow recovery during the period 2014-2017, except for the macroeconomic environment index, which recorded a significant development until 2014 and then began to deteriorate to register its worst in 2018. Algeria also recorded decline in the ranking on the index of competitiveness year by 6 ranks.

Keywords: competitiveness, indicators of competitiveness, global competitiveness report.

JEL classification : G18, G38, H11.

[*] طارق راشي tarek.rachi@yahoo.com

مقدمة:

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التنمية البشرية، الحرية الاقتصادية...الخ. ومن أهم هذه التقارير وأشملها، تقرير التنافسية العالمي.

يصدر تقرير التنافسية العالمية سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي – وهومؤسسة إقتصادية مستقلة – بهدف تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي وتلبية متطلبات العولمة، حيث يسعى هذا التقرير إلى تقييم قدرة الدول على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها من خلال تحديد نقاط القوة والتحديات التي تواجه اقتصاديات تلك الدول.

بدأ إهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام 1979، فعمل على تطوير مؤشرا خاصاً لقياس تنافسية الاقتصادات، كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية والذي أصبح مرجعا في هذا المجال. حيث تعتمد منهجية التقرير على إستطلاعات الرأي، وهي تشكل ما نسبته 70 في المائة من وزن المؤشر، ثم البيانات والإحصاءات وغيرها من المصادر تشكل 30 في المائة من وزن المؤشر.

ينشر التقرير في كل سنة ترتيب تنافسية الدول المشاركة، من خلال تحديد مرتبة كل دولة مع تخصص جزء خاص بها ضمن التقرير يظهر ترتيب كل المؤشرات الفرعية المكونة وإرفاقه بكل النسب المعبرة عن التغيرات الحادثة في كل مؤشر، مع محاولة تشخيص أهم المعوقات التي تكبح التقدم في بعض المؤشرات، من أجل أخذها بعين الاعتبار في الدورات اللاحقة.

ومن بين أهم الدول العربية المشاركة باستمرار في المنتدى والتي ينشر التقرير مراتبها في كل سنة "الجزائر" التي تم إختيارها لتتوج الجانب النظري لهذا البحث. وذلك من خلال تسليط الضوء في الجانب التطبيقي على متابعة وتحليل تنافسية مؤشر التنافسية للجزائر ضمن تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010-2018.

- **مشكلة البحث:**

تأسيسا على ماتقدم، تتبلور إشكالية البحث وتتضح من خلال إثارة التساؤل الرئيسي التالي: ما هو واقع مؤشر تنافسية الجزائر خلال الفترة 2010-2018؟ وتنبثق من هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم المؤشرات التي يستند عليها اقرسر التنافسية العالمي في تحديد مؤشر التنافسية؟
- ماهو ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2010؟
- ماهي أهم المؤشرات التي حققت فيها الجزائر تقدما في الفترة 2010-2018؟
- ماهي أهم المؤشرات التي أخفقت فيها الجزائر في الفترة 2010-2018؟

- **أهداف البحث:**

تتلخص أهداف هذا البحث في كونه يسعى إلى عرض المسيرة التاريخية لمؤشر التنافسية للجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي من سنة 2010 إلى غاية سنة 2018، وذلك من خلال الوقوف على مضمون ما جاء به كل تقرير من تطورات إيجابية أو سلبية للمؤشرات المكونة لهذا التقرير، في محاولة من أجل مساعدة أصحاب القرار وضمن كافة المستويات على تقييم محصلة العمل بما تحمل في طياتها من نجاح (قوة) وفشل (ضعف) بشأن تحسين ترتيب مؤشرات التنافسية التي يعتمدها تقرير التنافسية العالمي وذلك خلال الفترة 2010-2018.

- **أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث من خلال معالجته لموضوع يلقى اهتماماً كبيراً ضمن الإنشغال الدولي سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي أو الأكاديمي، من منطلق أن مؤشر التنافسية العالمي أصبح يعكس صورة أي دولة وموقعها ضمن مستويات التقدم في جميع المجالات. هذا بالاضافة إلى ان هذا التقرير يمثل أداة مساعدة لصانعي القرار في البلدان المختلفة، تمكن من عقد المقارنات بين الدول من أجل الاستفادة من التجارب الناجحة خاصة عند وضع الخطط ورسم السياسات التنموية. كما أن هذا التقرير يعمل على تقييم قدرة الدول في توفير مستويات عالية من التطور والرفاهية لمواطنيها من خلال تحديد النجاحات وكشف التحديات.

- **منهجية البحث:**

يقوم منهج البحث على الإستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف تقرير التنافسية العالمي وتحليل مؤشراته التي يعتمدها في القياس، مع ذلك تطبيقا على الجزائر من خلال الاستعانة بالمنهج التاريخي علاة على الوصفي التحليلي في عرض وتحليل واقع مؤشر التنافسية لها ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2018 هذا مع التركيز في التحليل على التقرير الأخير (2018). وسيتم الاعتماد في الحصول على المعلومات والبيانات

لهذه الدراسة في شقها النظري على الكتب والدوريات والمقالات المنشورة المتعلقة بالموضوع بمختلف اللغات. كما سنعتمد في معالجة الشق التطبيقي لهذه الدراسة على البيانات والمعلومات التي تحملها تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010-2018، هذا بالاضافة إلى تدعيم عملية التحليل من خلال الاستعانة بالقراءات السنوية للتنافسية التي تجريها المعاهد والمراكز البحثية المتخصصة ومنها المعهد العربي للتخطيط.

- **محتوى الدراسة:**

لمعالجة موضوع البحث، فإن محتوى هذا الأخير يدور حول تشريح مفهوم التنافسية، والتعرض إلى تقرير التنافسية العالمي من خلال تسليط الضوء على مفهومه وأهميته ومصادره ومؤشرات قياسه. كما سيتم عرض المسار التاريخي للمراتب التي تحصلت عليها الجزائر في مؤشر التنافسية خلال الفترة من 2010 إلى 2018 مع عرض ترتيب أهم المؤشرات المعبرة عن ذلك. للوصول في نهاية البحث إلى أهم النتائج التي تحاول تقييم محصلة العمل للجزائر على مؤشر التنافسية خلال مسار الفترة 2010-2018.

1- الجانب النظري للدراسة:

1.1. مفهوم التنافسية:

قبل الخوض في مفهوم تقرير التنافسية العالمي يجب أولا تسليط الضوء على مفهوم التنافسية. حيث يعرف المجلس الآمريكي للسياسة التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الآسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الآجل الطويل". أما منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD فتعرفها على أنها : "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الآسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الآجل الطويل."(صونيا بتغة، 2008).

ويعرفها المنتدى المسؤول عن نشر تقرير التنافسية العالمي بأنها" القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة" ويتم قياس التنافسية للبلد من خلال ثلاثة أركان تتضمن (12) ركيزة رئيسية تتألف من (114) مؤشر فرعي (رسلان خضور ونادية شبانة، 2014)

وتطور مفهوم التنافسية عبر عدة محطات تاريخية إنطلاقت من مفهوم الميزة النسبية لترتبط بالتجارة الخارجية في بداية السبعينات وبالسياسة الصناعية خلال الثمانينات وبالتكنولوجيا خلا التسعينات لتصل إلى إرتباطها الحالي الذي يرتكز على مدى قدرة الدول على رفع مستويات المعيشة لمواطنيها.

2.1. مفهوم وأهمية تقرير التنافسية العالمي والمصادر التي يعتمد عليها:

تقرير التنافسية العالمي هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum هذا الأخير الذي تأسس عام 1971 في إطار مؤسسة سوسرية غير ربحية مقرها في جنيف وبمبادرة من الاقتصادي الآلماني كلاوس شواب Klaus Schwab لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الآعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا.

يصنف تقرير التنافسية العالمي الدول حسب معيار التنافسية إستنادا إلى تحليل مؤشرات دليل التنافسية العالمي GCI الذي يعتبر أداة تعمل على قياس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية المحلية. حيث بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام 1979، فعمل على تطوير مؤشرا خاصاً لقياس تنافسية الاقتصادات الوطنية، كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية والذي أصبح مرجعا في هذا المجال.

وتكمن أهمية هذا التقرير في تقييم قدرة الدول على توفير مستويات عالية من الإزدهار والرفاهية لمواطنيها من خلال تحديد نقاط القوة والتحديات التي تواجه إقتصاديات تلك الدول (مروة الرواحي، 2013). ويستمد أيضا تقرير التنافسية العالمي أهميته في كونه يمثل أداة مهمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص للبلدان المختلفة، تمكن من عقد المقارنات مع الاقتصاديات الإقليمية والعالمية خاصة عند رسم السياسات التنموية في مختلف الميادي (المعهد العربي للتخطيط). كما يعتبر هذا التقرير مؤشرا للإنتاجية الكلية التي وصلت إليها الدول، حيث يفترض أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرا على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة. هذا بالإضافة إلى أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار، هذا الأخير الذي يؤثر على النمو الإقتصادي، حيث أن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة لأن يكون فيها النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية.

ويعتمد تقرير التنافسية العالمي في تحديد مستويات التنافسية للدول على مجموعة من البيانات الكمية والنوعية، تتعلق الأولى بالأداء الإقتصادي والإجتماعي والقدرات التكنولوجية، والتي يتم الحصول عليها من خلال التقارير الإحصائية المحلية والدولية المنشورة ومن أهمها الصادرة عن بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الآمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. أما الثانية فتعتمد على أراء وملاحضات رجال الأعمال في الدول المشاركة من خلال المسح الميداني الذي يتم وفق أسس معينة يحددها المنتدى (المعهد العربي للتخطيط) (محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، 2015).

3.1. المؤشرات التي يعتمدها تقرير التنافسية العالمي:

يستند تقرير التنافسية العالمي في تحديد مستوى التنافسية على تصنيف الدول المشاركة وفق وضعية كل دولة ضمن مراحل النمو الإقتصادي المختلفة (المعتمد على الموارد الطبيعية، المعتمد على الكفاءة والفعالية، المعتمد على المعرفة والإبتكار). ومن ثمَ يتم قياس المؤشرات الفرعية الإثنى عشر (12) التي تنضوي تحت ثلاثة مجموعات أساسية تشمل المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، الابتكار والمتوافقة مع مراحل النمو الإقتصادي بالترتيب.

شكل 1 (المؤشرات التي يعتمدها تقرير التنافسية العالمي)

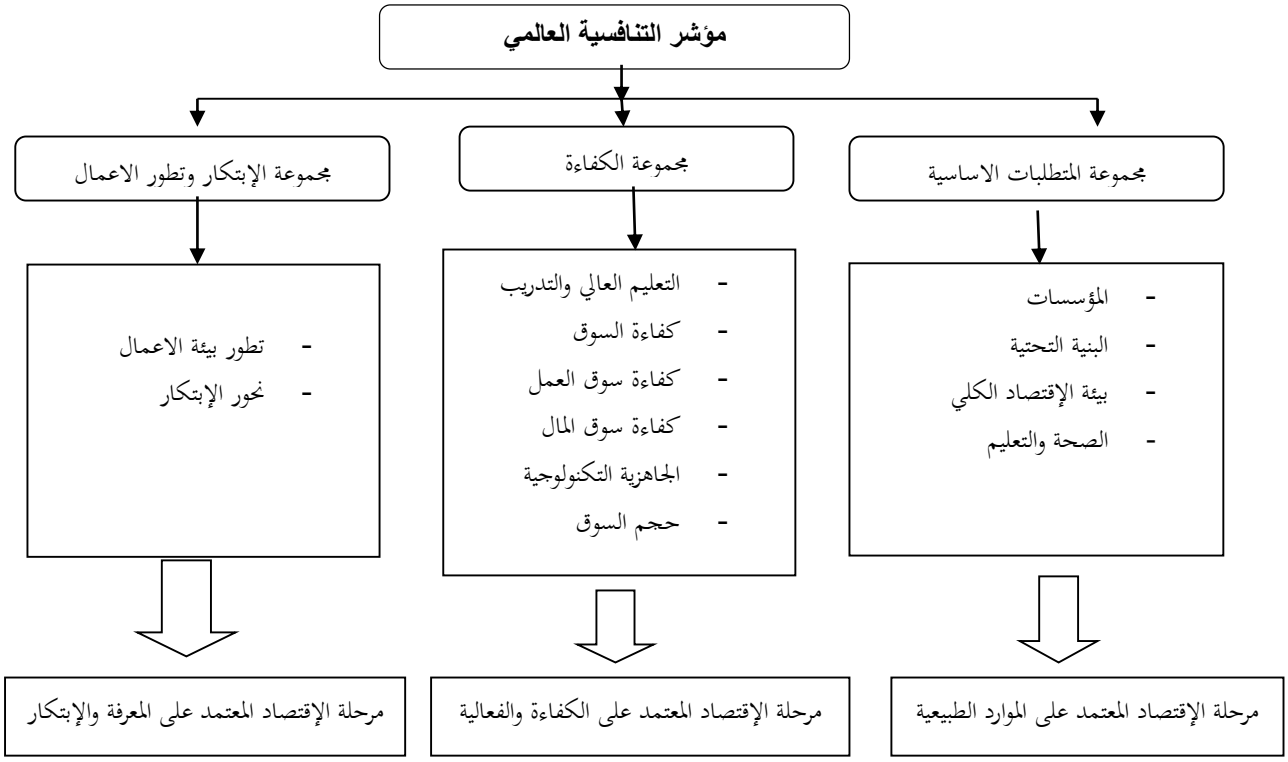

المصدر: تقرير التنافسية لسنة 2015-2016 ص: 6.

1.3.1. مجموعة المؤشرات المعبرة عن محور المتطلبات الأساسية: وتضم المؤشرات من 1 إلى 4 والتي يفترض توفرها في الدول الآقل نموا من أجل تحسين تنافسيتها. وتضم المؤشرات التالية (مروة الرواحي، 2013) (تقارير التنافسية العالمية للفترة 2010-2017):

- **المؤشر رقم (1) المؤسسات:** وهو عبارة عن البيئة المؤسسية التي تتفاعل فيها الشركات والمؤسسات الحكومية والافراد من أجل إنتاج السلع و الخدمات، ويعكس هذا المؤشر أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص. ويعكس هذا المعيار الإطار القانوني والإداري لبيئة الأعمال في البلد عن طريق تقييم مدى تفاعل المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال والأفراد في تعزيز الرفاهية ويتألف هذا المعيار من 21 مؤشرا فرعيا.
- **المؤشر رقم (2) البنية التحتية:** ويعكس هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق وإدماج وإيصال الآسواق الوطنية إلى الآسواق العالمية بتكلفة منخفضة. ويقيس هذا المعيار مدى جودة البنية التحتية (النقل والاتصالات)، ودورها في دعم تنافسية الاقتصاد، وينقسم هذا المعيار إلى (9) مؤشرات فرعية.
- **المؤشر رقم (3) إستقرار الإقتصاد الكلي:** يعكس هذا المحور أداء وسياسة الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، فالإستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية يعتبر من أهم عناصر البيئة السليمة لممارسة الاعمال، وبالتالي يلعب دور أساسي في القدرة التنافسية للدولة. فمثلا فإن ارتفاع معدل التضخم يحد من مقدرة الشركات من العمل بكفاءة وتحقق الآرباح، وبالتالي، يصعب على الدولة تحقيق التنمية المستدامة عند عدم إستقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية. ويقيس هذا المعيار مدى الاستقرار الذي يتمتع به الاقتصاد الكلي للبلد وتأثير ذلك على أداء التنافسية، ويتألف من 5 مؤشرات فرعية.

- **المؤشر رقم (4) الصحة والتعليم الأساسي**: إن الاستثمارات في مراحل التعليم الآساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد النامي، فالمتعاملون الموثقون هم اللبنة الآساسية في التنمية المستدامة. ويوضح هذا المعيار العلاقة الطردية التي تربط بين التنافسية ووفرة قوى عاملة صحية ومتعلمة، والتي تساهم في رفاهية المجتمع وتقلل من تكاليف الانتاج. ويتألف هذا المعيار من (10) مؤشرات فرعية.

2.3.1. مجموعة مؤشرات محور محفزات الكفاءة: تتضمن المؤشرات من 5- إلى 10 والتي تطور وتعزز التنافسية الاقتصادية وهي (المعهد العربي للتخطيط):

- **المؤشر رقم (5) التعليم العالي والتدريب**: تحتاج الدول إلى قوة عاملة متعلمة ومدربة و قادرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة والعولمة، حيث يقيس هذا المؤشر معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالإضافة إلى تقييم جودة ونوعية التعليم ومخرجاته. ويعكس هذا المعيار قدرة الاقتصاد الوطني على خلق شريحة متعلمة ومدربة قادرة على التعامل مع معطيات اقتصاد المعرفة ويتكون من (8) مؤشرات فرعية.
- **المؤشر رقم (6) كفاءة السوق**: يعكس هذا المؤشر مدى توافر المنافسة الحرة بين الشركات المحلية، كما يعكس مقدرة الدولة على توفير التسهيلات التي تمكن السلع والخدمات المحلية من الوصول والمنافسة في الآسواق العالمية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة الطلب في السوق المحلية ومدى تطور حاجات المستهلكين. ويقيس هذا المعيار درجة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، من خلال رصد القيود التي تضعها الحكومات، ومدى المرونة في اجراءات تأسيس الأعمال، ويتألف هذا المعيار من (16) مؤشرا فرعيا.
- **المؤشر رقم (7) كفاءة سوق العمل**: يعكس هذا المؤشر فاعلية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقيم أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على إقتصاد الدولة المحلي .كما أن هذا المؤشر يقيس مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الآمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة. ويسلط هذا المعيار الضوء على درجة مرونة تشريعات العمل ومدى ضمانها لحقوق أطراف الانتاج، وعلاقة الأجور بالإنتاجية. ويتكون من (10) مؤشرات فرعية.
- **المؤشر رقم (8) تطور الأسواق المالية**: يعكس هذا المؤشر كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمارات الاكثر إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الآوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين. فالأنظمة المالية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي تلعب دورا هاما في إتاحة الفرصة للمبدعين لتنفيذ أفكارهم الاستثمارية. ويعكس هذا المعيار أيضا مدى كفاءة النظام المالي وفاعلية كفاءة التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية وأثر ذلك كله على التنافسية، ويتكون من (8) مؤشرات فرعية.
- **المؤشر رقم (9) الجاهزية التكنولوجية**: تعتمد قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي في العصر الحديث على الجاهزية التكنولوجية للدولة، ومدى مقدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة المحلية أو المستوردة. ويقيس هذا المعيار قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الانتاجية والنمو الاقتصادي بالاعتماد على التكنولوجيا التي تمتلكها والسرعة في الاستفادة من التطورات التكنولوجية الجديدة. ويتكون هذا المعيار من 7 مؤشرات فرعية.
- **المؤشر رقم (10) حجم السوق**: يؤثر حجم السوق المحلي على الإنتاجية حيث أن إتساع حجم السوق يتيح ميزة وفورات الحج، وبالتالي تقليل تكاليف الانتاج. ويقيس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد على تصريف المنتجات في كلا من السوق المحلي والعالمي، ويعتمد على أربعة مؤشرات.

3.3.1.مجموعة المؤشرات المعبرة عن محور عوامل الابتكار والتطور: تتعلق بالمؤشرات من 10 إلى 11 وتتوفر في البلدان الاكثر تتطور(مروة الرواحي، 2013).

- **المؤشر رقم (11) تعقد وتطور بيئة الأعمال**: يتضمن هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية المتمثلة في: نوعية بيئة الآعمال، ومدى تطور سير الآعمال، وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية، ومدى إستخدام تلك الشركات أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية، وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة، ومدى تطور مجمعات الآعمال المتخصصة (Clusters) في الدولة والتي لها دور فاعل في تحفيز المقدرة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متقدمة نسبيا.
- **المؤشر رقم (12) الابتكار**: ويعكس هذا المؤشر البيئة الداعمة للإبتكار من مؤسسات وطنية سواء كانت عامة أو خاصة، ومراكز البحث والتطوير، وتوفر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية. ويقيس هذا المعيار قدرة المجتمع على الابتكار ومدى الاهتمام التي توليه الحكومات في الانفاق على هذا الجانب ويتكون من 7 مؤشرات فرعية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعات بمؤشراتها مترابطة فيما بينها، فكل مؤشر يقود إلى تعزيز مؤشر أخر كالعلاقة المتعدية، كما أن ضعف أحدالمؤشرات يقود في الغالب الى ضعف المؤشرات الأخرى. فمثلا من الصعب التفوق في الابتكار دون توفر قوة عاملة ذات صحة وتعليم جيدان وتدريب عالي، وذات مهارة في استيعاب التكنولوجيا الجديدة مع إمتلاكها لتمويل كاف للبحث العلمي وسوق سلع فعَّال يمكن من توجيه الابتكارات الجديدة إلى السوق.

2- الجانب التطبيقي للدراسة:

سيتم إسقاط ما تعرضا له في الجانب النظري الذي شرَحنا فيه تقرير التنافسية العالمي على الجزائر. لهذا تم تخصيص الجانب التطبيقي لقراءة مؤشرات التنافسية للجزائر ضمن تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010-2018 مع التركيز في التحليل على التقرير الأخير عام 2018.

1.2. ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2018:

من خلال تجميع تقرير التنافسية العالمي للفترة 2010-2018 تم الحصول على ترتيب تنافسية الجزائر للفترة المستهدفة كما يوضحها الجدول الموالي.

جدول 1 (ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2018)

الترتيب/ السنوات	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019
مجموع الدول المرتبة	136	142	144	148	144	140	138	137	140
ترتيب الجزائر	86	87	110	100	79	87	87	86	92
درجة المؤشر العام	4.0	4.0	3.7	3.8	4.1	4.1	4.0	4.0	3.8

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010-2018

إستنادا إلى الجدول أعلاه، الذي يظهر ترتيب مؤشر التنافسية للجزائر خلال الفترة 2010-2018 يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- حققت الجزائر خلال الفترة 2010-2018 أحسن ترتيب لها سنة 2014 بمرتبة 79 وبدرجة على المؤشر العام قدرت ب4.1 وهي أعلى درجة للجزائر خلال كل الفترة. ويعود هذا التقدم المنجز في هذه السنة بالاساس إلى مؤشرات محور المتطلبات الاساسية وعلى راسها وأهمها مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي الذي حقق المرتبة 11 وهي أعلى مربة خلال الفترة كلها.
- خلال الفترة 2010-2018 كانت أسوء مراتب للجزائر في مؤشر التنافسية خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي بترتيب 110 و100 بدرجات على المؤشر العام 3.7 و3.8 هي الادنى خلال كل الفترة المدروسة. ويعود سبب هذا التدهور في الترتيب العام للمؤشر إلى تدهور معظم مؤشرات المحاور الثلاثة للتنافسية ضمن التقرير بإستثناء مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي (المحور الاول) ومؤشر إتساع الاسواق ضمن المحور الثاني.
- خلال السنوات 2010، 2011، 2015، 2016 حافظت الجزائر على ترتيب مستقر نوعا ما لمؤشر التنافسية تراوح بين 86 و87 بدرجات هي أيضا مستقرة بلغت 4 نقطة على المؤشر العام.
- تراجعت كذلك مرتبة مؤشر التنافسية للجزائر ضمن تقرير 2018 بالمقارنة بالسنة 2017 حيث بلغت المرتبة 92 بدرجة على المؤشر العام قدر ب3.9 نقطة. وكان أهم سبب لهذا التراجع هو مؤشر متغيرات الإقتصاد الكلي التي بلغت أسوء مرتبة لها قدرت ب:111 هذابالاضافة إلى تدهور مؤشر المؤسسات الذي بلغ مرتبة 120 بعد أن كان 88 في سنة 2017.

شكل 2 (يوضح ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2018)

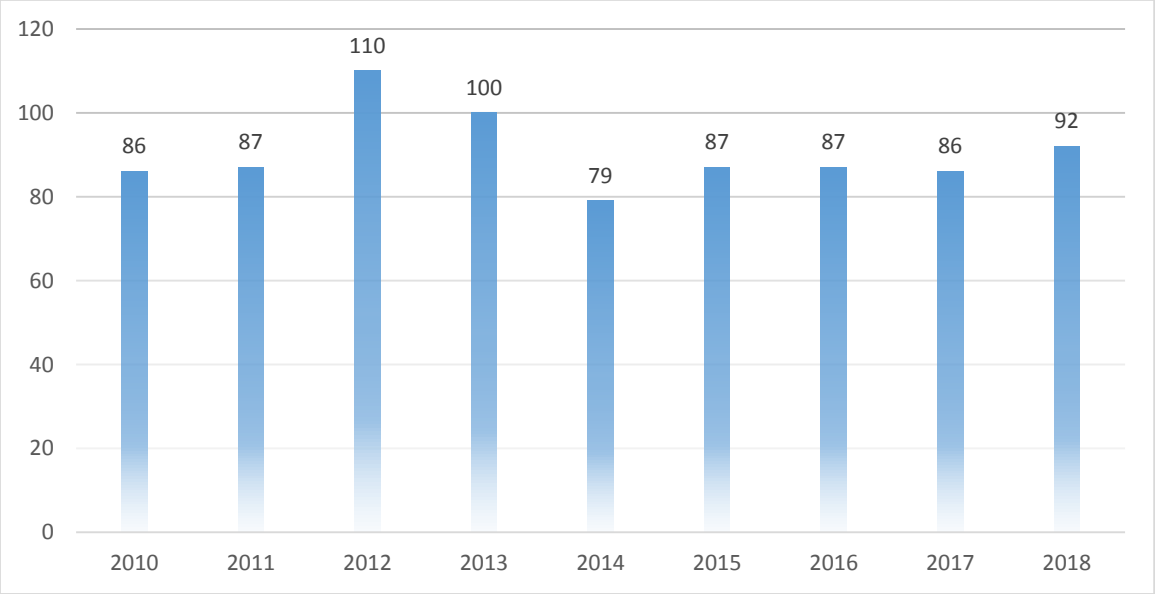

المصدر: من إعداد الباحث.

2.2. ترتيب مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2017:

جدول 2 (ترتيب محور المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2017)

الترتيب/السنوات	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2016-2017	2017-2018
ترتيب محور المتطلبات الأساسية	80	75	89	92	65	82	88	82
المؤسسات	98	127	141	135	101	99	99	88
البنية التحتية	87	93	100	106	106	105	100	93
الاقتصاد الكلي	57	19	23	34	11	38	63	71
الصحة	77	82	93	92	81	81	73	71
درجة المؤشر العام	4.3	4.4	4.2	4.3	4.6	4.4	4.3	4.4

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجع ترتيب محور المتطلبات الاساسية للجزائر بعد سنة 2010 خلال الفترة 2011-2013 ليصل إلى أسوء مرتبة سنة 2013 لتبلغ 92، حيث رافق هذا التراجع تدهور في مؤشرات هذا المحور بإستثناء مؤشر الاقتصاد الكلي الذي سجل تحسن معتبر خلال هذه الفترة.

لكن كانت سنة 2014 محطة إنعطاف كبيرة بالنسبة لمحور المتطلبات الاساسية حيث حققت الجزائر أحسن مرتبة لمؤشرات هذا المحور خلال هذه السنة برتبة 65 بدرجة هي الأعلى خلال كل الفترة على المؤشر العام بلغت 4.6 نقطة والذي رافقه تحسن كبير لمعظم مؤشرات هذا المحور سجل الاقتصاد الكلي أحسنها برتبة عالمية بلغت رتبة 11.

بعد هذه سنة 2014 تدهور ترتيب الجزائر حتى وصل الرتبة 88 سنة 2016 حيث كان السبب الرئيسي لذلك تدهور مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي التي سجل تراجع مستمر خلال الفترة 2015-2017 بلغ أوجها سنة 2017 برتبة 71. لكن مؤشرات محور المتطلبات الأساسية بإستثناء بيئة الاقتصاد الكلي واصلت التحسن بإستمرار وبشكل طفيف من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2011-2017.

الشكل 3: (ترتيب محور المتطلبات الاساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2017)

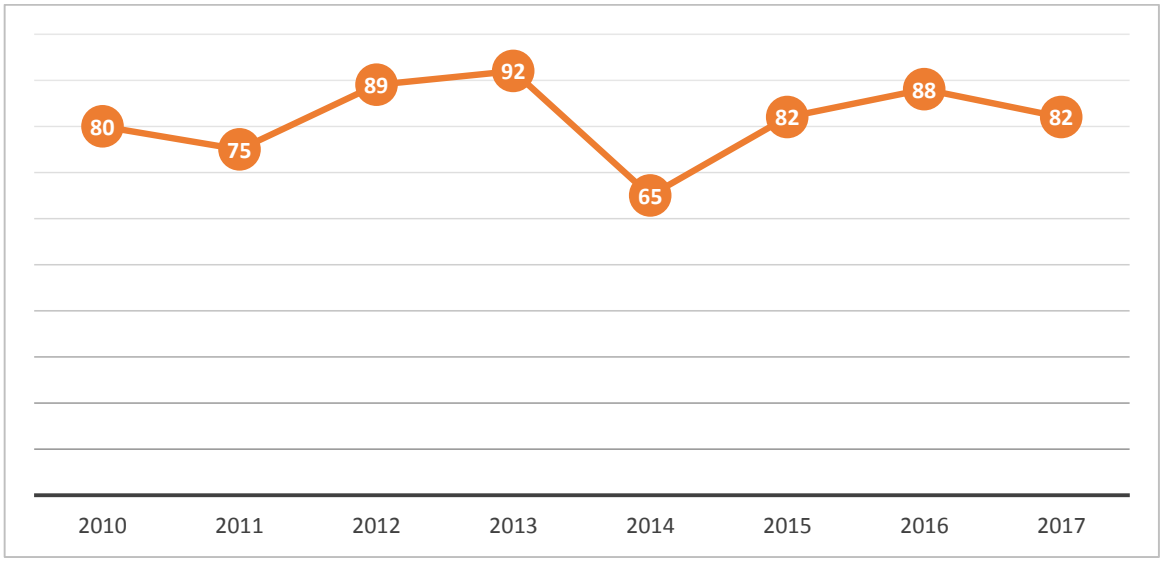

المصدر: من إعداد الباحث.

3.2. ترتيب محور محفزات الكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2017:

الجدول 4: (ترتيب مؤشر محفزات الكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2017)

الترتيب/ السنوات	-2010 2011	-2011 2012	-2012 2013	-2013 2014	-2014 2015	-2015 20136	-2016 2017	-2017 2018
ترتيب محور محفزات الكفاءة	107	122	136	133	125	117	110	102
التعليم العالي والتدريب	98	101	108	101	98	99	96	92
كفاءة اسواق السلع	126	134	143	142	136	134	133	129
كفاءة سوق العمل	123	137	144	147	139	135	132	133
تطور السوق المالي	135	137	142	143	137	135	132	125
الاستعداد التكنولوجي	106	120	133	136	129	126	108	98
إتساع الاسواق	50	47	49	48	47	37	36	36
درجة المؤشر العام	3.5	3.4	3.1	3.2	3.3	3.4	3.6	3.7

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010-2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان ترتيب محور المحفزات والكفاءة للجزائر سجل تراجع كبير في الترتيب بداية من سنة 2011 خلال الفترة 2011-2013 الذي تدهور فيها الترتيب ليبلغ 136 سنة 2012 مقارنة بسنة 2010 الذي كان ترتيب الجزائر فيها 107. هذا التراجع رافقه تدهور في جميع مؤشرات المحور باستثناء مؤشر إتساع الأسواق.

لكن بداية من سنة 2014 عاودت معظم مؤشرات محور محفزات الكفاءة في التحسن رافقه بذلك تحسن كبير في ترتيت المحور ككل ليبلغ الرتبة 102 سنة 2017 بدرجة على المؤشر العام هي الأعلى خلال كل الفترة ب3.7 نقطة وذلك بعد ان كان عند المرتبة 125 سنة 2014. بالاضافة إلى ماسبق، نلاحظ أيضا التحسن التدرجي المعتبر والمستمر لمؤشر إتساع الاسواق الذي بلغ المرتبة 36 سنة 2017 بعد أن كان سنة 2010 في المرتبة 50.

الجدول 4: (ترتيب مؤشر المحفزات والكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2017)

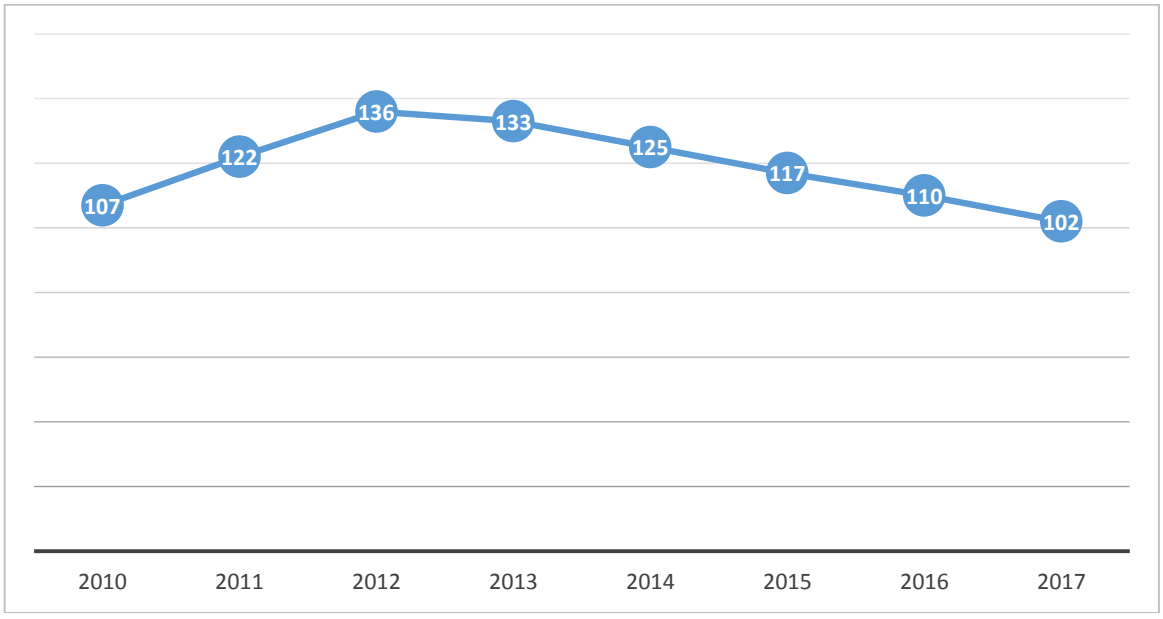

المصدر: من إعداد الباحث

4.2. ترتيب مؤشر عوامل تطور الاعمال والإبتكار للجزائر خلال الفترة 2010-2017:

جدول 5: (ترتيب مؤشر عوامل تطور الاعمال والإبتكار للجزائر خلال الفترة 2010-2017)

الترتيب/ السنوات	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018
ترتيب محور الاعمال والإبتكار	108	136	144	143	133	124	119	118
تطور الاعمال	108	135	144	144	131	128	121	122
القدرة على الابتكار	107	132	141	141	128	119	112	104
درجة المؤشر العام	3.0	2.7	2.3	2.6	2.9	3.0	3.1	3.1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان ترتيب محور تطور الاعمال والإبتكار للجزائر سجل تراجع كبير في الترتيب بداية من سنة 2011 خلال الفترة 2011-2013 الذي تدهور فيها الترتيب ليبلغ 144 سنة 2012 و143 سنة 2013 مقارنة بسنة 2010 الذي كان ترتيب الجزائر فيها 108. هذا التراجع سببه التدهور الكبير الحاصل في مؤشري المحور حيث بلغ مؤشر تطور الاعمال أسوء ترتيب له سنة 2013 برتبة 144 وهي الاعلى خلال كل الفترة، أما مؤشر القدرة على الابتكار فبلغت المرتبة 141 سنة 2013 بعد أن كانت 107 سنة 2010.

لكن بداية من سنة 2014 بدأت معظم مؤشرات محور الاعمال والابتكار في التحسن المستمر رافقه بذلك تحسن كبير في ترتيت المحور ككل ليبلغ الرتبة 118 سنة 2017 بدرجة على المؤشر العام قدرت بـ 3.1 نقطة، وذلك بعد ان كان عند المرتبة 133 سنة 2014.

شكل5: (ترتيب مؤشر عوامل تطور الاعمال والإبتكار للجزائر خلال الفترة 2010-2017)

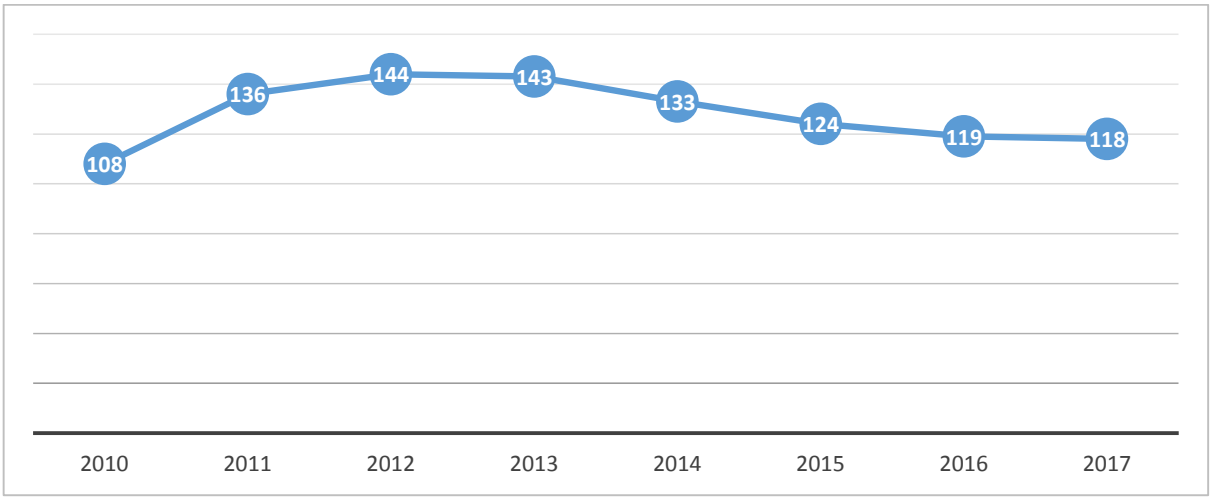

المصدر: من إعداد الباحث

5.2. ترتيب مؤشرات التنافسية للجزائر خلال سنة 2018:

في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2018 تم تقسيم مجموعة المؤشرات إلى 4 مجموعات عوض 3 المعمول بها في التقارير السابقة. حيث تم تقسيم مجموعة محفزات الكفاءة إلى مجموعتين هما رأس المال البشري والأسواق. وبالتالي، فإن المجموعات المعتمدة في تقرير 2018 هي: تمكين البيئة (المتطلبات الاساسية)، رأس المال البشري، الاسواق، الابتكار والأعمال. هذا بالاضافة إلى أن تقرير التنافسية العالمي أصبح يعتمد في تحديد درجة المؤشر العام على السلم المئوي (100%) بدل سلم التنقيط (1-7) المعتمد في التقارير السابقة. والشكل الموالي رقم (6) يظهر ترتيب الجزائر وفق التقسيم الجديد للمؤشرات في تقرير التنافسية لسنة 2018.

شكل 6: (يظهر التقسيم الجديد لمجموعة مؤشرات قياس التنافسية للجزائر سنة **2018**)

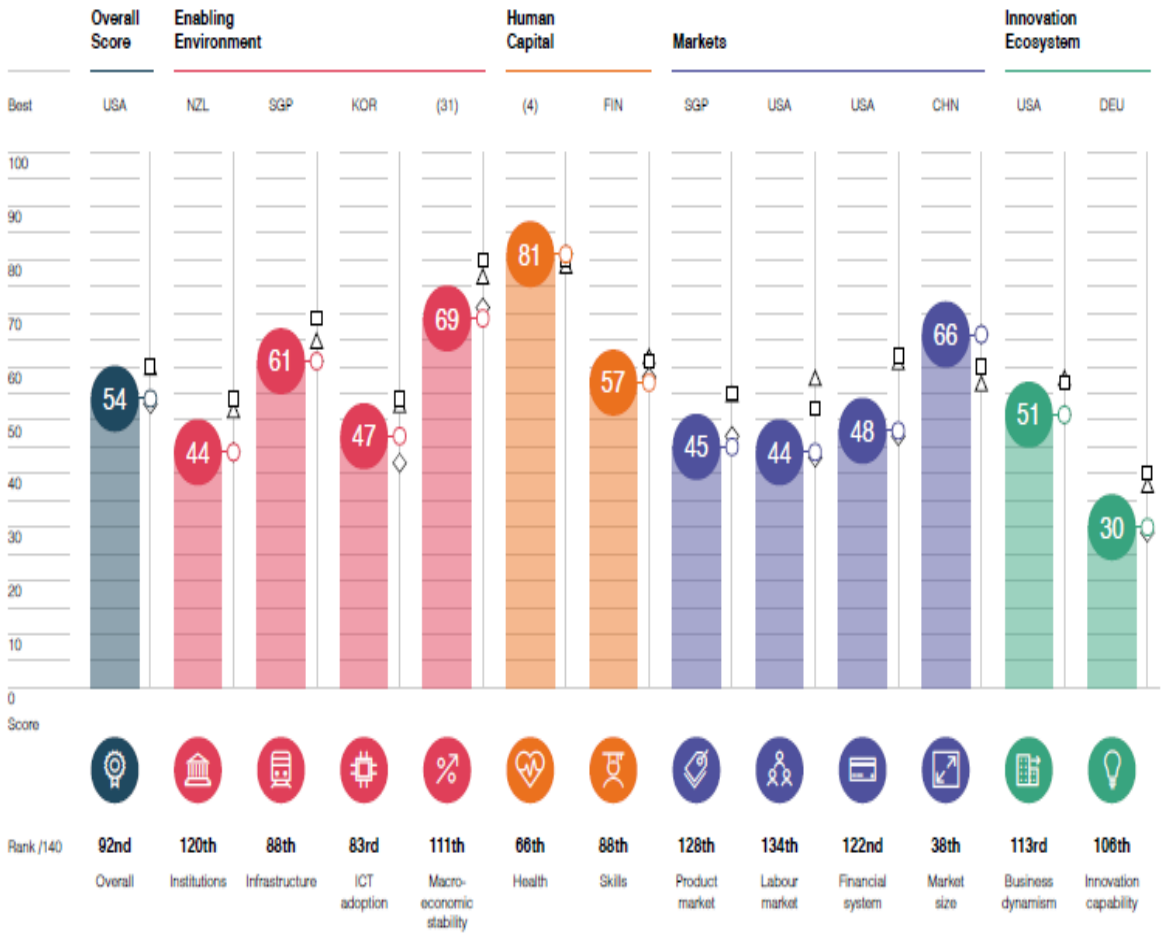

المصدر : تقرير التنافسية العالمي لسنة 2018، ص:59.

كشف تقرير التنافسية العالمي لعام 2018 عن تراجع كبير في ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية حيث بلغت المرتبة 92 بمقارنة مع السنة السابقة (2017) التي كانت في المرتبة 86. كذلك يمكن تسجيل هذا التراجع إذا ما قارنا مرتبة 2018 بالمستوى العام خلال الفترة المدروسة والذي غلب عليه ترتيب 86 و87. إن سبب هذا التراجع في ترتيب مؤشر التنافسية بالنظر إلى المؤشرات الفرعية نجده بصورة كبيرة في مؤشر بيئة الإقتصاد الكلي الذي تدهور بشكل كبير بلغ من خلال المرتبة 111 بعد أن كان في المرتبة 71 سنة 2017.

كما سجلت أيضا السنة تدهور كبير في مؤشر المؤسسات الذي تراجع بـ 32 مرتبة بالمقارنة مع سنة 2017. لكن المؤشرات الفرعية الأخرى سجلت تحسينات طفيفة بالمقارنة مع سنة 2017 ومنها البنية التحتية والتكنولوجيا، الصحة، المهارات، ودينايكية الاعمال.

جدول 6 (ترتيب مجموعة المؤشرات ضمن تقرير التنافسية العالمي لسنة 2018)

تمكين البيئة (المتطلبات الاساسية)		
المؤشر	2017 86	2018 92
1- المؤسسات	88	120
2- البنية التحتية	93	88
3- التكنولوجيا	98	83
4- بيئة الإقتصاد الكلي	71	111
رأس المال البشري		
5- الصحة	71	66
6- المهارات	92	88
الأسواق		
7- أسواق السلع	129	128
8- سوق العمل	133	134
9- النظام المالي	125	122
10 - حجم السوق	36	38
الأعمال والابتكار		
11- ديناميكية الأعمال	122	113
12- قدرة الابتكار	104	106

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير التنافسية العالمي 2017، ص:44. وأيضا تقرير 2018، ص:57.

- **النتائــج:**

يمكن تلخيص أهم ما توصل له هذا البحث في النقاط التالية:

- كانت سنة 2014 هي الأفضل في ترتيب الجزائر على مؤشر التنافسية خلال الفترة 2010 -2018 بمرتبة 79 وبرجة على المؤشر العام بلغت 4.1.
- سجلت سنة 2012 أسوء ترتيب للجزائر على مؤشر التنافسية بمرتبة 110 بدرجة على المؤشر العام هي الاضعف قدرت بـ 3.7.
- تراجعت مرتبة الجزائر على مؤشر التنافسية لسنة 2018 حيث سجلت المرتبة 92 هذا التراجع في أهم المؤشرات يرجعه معظم الخبراء داخل السلطنة وخارجها إلى تأثر بعض البرامج والمشاريع المسطرة بإخفاض أسعار النفط رافقه سياسة تقشف كبيرة خاصة على مستوى الانفاق الحكومي.
- في ما يخص مؤشرات محور المتطلبات الأساسية سجل مؤشر بيئة الإقتصاد الكلي أحسن المراتب ببلوغه المرتبة 11 سنة 2014 وهي ضمن أحسن المراتب العالمية وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار النفط الذي تعتمد عليه الجزائر بشكل كبير مما يفسر أيضا تدهور هذا المؤشر بعد هذه السنة خلال الفترة 2015-2018 نتيجة لإنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية.
- تراجعت معظم مؤشرات محفزات الكفاءة بعد سنة 2010 إلى غاية 2013 بإستثناء مؤشر نطاق السوق، لكن مع بداية 2014 بدأت هذه المؤشرات في التعافي لتحقق مراتب جيدة عند نهاية السنة بالمقارنة مع الفترة التي سبقت (2011-2013) ليسمتر هذا التحسن بشكل طفيف خلال الفترة 2015-2018 وكان أهم هذه المؤشرات التعليم والتدريب وكذلك إتساع الاسواق.
- مازالت الجزائر بعيدة كل البعد عن التقدم في محور الاعمال والابتكار حيث لم ينزل ترتيب مؤشرات هذا المحور إلى أقل من مئة (100) طولى الفترة 2010-2018.
- حسب تقرير التنافسية العالمي خلال كل الفترة 2010-2018 فإن الإقتصاد الجزائري مازال في مرحلة التحول من المحور المتطلبات الاساسية إلى محور الكفاءة وهذه مدة طويلة جدا إذا ما قارنا الجزائر ببعض الدول الأخرى والتي خلال نفس الفترة وصلت إلى المرحلة الثانية وهي الدخول في محور الأعمال والإبتكار ومن بين هذه الدول على سبيل المثال سلطنة عمان. طول هذه الفترة وعدم التحول إلى المرحلة الثالثة سببه –حسب التقرير- عدم وجود سياسة حقيقية مرفوقة

ببرامج تسعى إلى تطوير مؤشرات محور الكفاءة ومنها، النظام المالي، كفاءة أسواق المنتجات وأسواق العمل. هذا بالاضافة إلى أن هناك كوابح لتطوير مناخ الاعمال والاستثمار بالنسبة لمؤشر ديناميكية الأعمال والجوانب الخاصة بتطوير عملية الإبتكار.

الخاتمة:

إن ما كشف عنه تقرير التنافسية العالمي من سنة 2010 إلى سنة 2018 يعتبر مسألة موضوعية بما أنجزه الإقتصاد الجزائري من تطورات وإخفاقات خلال هذه الفترة. وبالتالي، لا مانع من معرفة موقع الجزائر التنافسي بشكل سنوي بين دول العالم، وتحليل لماذا تقدمت في بعض المؤشرات ولماذا تراجعت في أخرى؟ وإعتبار المراتب المتقدمة في تقارير الفترة 2010-2018 نقاط قوة يمكن الاستفادة منها وتعزيزها في التنافسية، في حين يمكن إعتبار المراكز التي تراجعت فيهاالجزائر على أنها تحديات يجب دراستها ومعالجتها لتحسين موقعها التنافسي بين دول العالم في السنوات القادمة.

بالاضافة إلى ما سبق يمكن القول إلى أنه بالرغم من أن أي تقدم أو تراجع لترتيب التنافسية لدولة معينة في أحد المؤشرات التابعة لاحد المحاور ماهو إلا مسألة نسبية مرتبطة إلى حد ما بتقدم وتراجع غيرها من الدول ومنها التي وصلت إلى مراتب متقدمة ضمن هذا التقرير.

كما يرى الباحث أن الجزائر بإمكانياتها المادية والمالية والبشرية وموقعها الجغرافي المتميز، تسطيع أن تنافس الكبار في مؤشرات التنافسية التي يعتمدها المنتدى الإقتصادي العالمي في تقريريه، وذلك من خلال تجسيد إستراتجية التنويع الاقتصادي الذي ستخرجها لا محالة مستقبلا من التبعية لأسعار النفظ التي لها تأثير كبير على جميع مؤشرات التنافسية للجزائر. هذه الاستراتيجية لديها كل مقومات التجسيد من أجل إحداث إقلاع إقتصادي إجتماعي بيئي بما يخدم التنافسية المستدامة، تكون فيها الجزائر خلال فترة مدروسة من بين أهم الدول المتقدمة على مؤشر التنافسية بخطى ثابتة إذا أعطت الاولوية القصوى في مسارها التنموي لأهم المؤشرات التي لها تأثير كبير على المحاور الاساسية الثلاثة ومن بيه هذه المؤشرات مايلي:

- تحسين مؤشر بيئة الإقتصاد الكلي من خلال التركيز على المزايا التنافسية التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري في القطاع الصناعي والاستثمار في أهمها من أجل إحداث إقلاع صناعي حقيقي يحدث تكاملا صناعيا ويلجب العملة الصعبة، مع فتح المجال للقطاع الخاص للولوج في هذه المجالات من أجل تحقيق الاكتفاء الوطني في ذلك وإمكانية إكتساح الاسواق ذات الميزة التنافسية للجزائر مثل السوق الافريقية. ومن أهم هذه المزايا: قطاع الإسمنت وقطاع الحديد والفوسفات وكذلك قطاع البتروكمياويات. هذا بالاضافة إلى إعطاء القطاع السياحي أولوية ضمن مخططات التنمية بإضافة إلى محاولة جذب الاستثمارات الاجنبية في هذا المجال. وأيضا النهوض بالقطاع الزراعي من خلال تجسيد منظومة زراعية متكاملة يتشارك فيها القطاعين الخاص والعام تبدأ بزراعة المنتوج وتصل إلى عمليات تسويقه. ومن بين الحلول المقترحة إنشاء شركات خاصة وعامة تعمل على إستصلاح الاراضي أو إيجارها من أجل تطوير إنتاج المنتجات الاستراتجية مثل القمح. بالاضافة إلى إمكانية إنشاء فروع تابعة لشركات عملاقة مثل سونطراك تخصص جزء من أرباحها السنوية من أجل مجال زراعي معين وتطويره.
- تحسن التعليم والتدريب من خلال تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فالجزائر تمتلك القدرة على ان تكون وجهة تعليمية متميزة تستقط أهم الكفاءات الوطنية والعالمية مما قد يحث قفزة نوعية في التعليم والابتكار.
- تحسين قطاع المال والاعمال من خلال تطوير النظام المالي والمناج الاستثماري ما يساعد الاعمال على التطور.
- إعطاء أهمية وأولوية قصوى لجانب الابتكار من خلال زيادة المخصصات المالية لهذا المجال مع رسم البرامج اللازمة التي تعمل على إدماج القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الخضيري، محسن أحمد (2007). صناعة المزايا التنافسية: منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى أفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

2- بتغة صونيا (2008). ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية. الجزائر: رسالة ماجستير، 39-40.

3- خضور، رسلان؛ شبانة؛ نادية (2014). دراسة تحليلة لتنافسية الاقتصاد السوري. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد الثاني، 89-106.

4- الرواحي، مروة (2013). قراءة في تقرير التنافسية العالمية. مجلة مواطن، العدد الرابع، سلطنة عمان.

5- الحارثي، محمد بن عبد الله بن حمد(2018). قراءة في تقرير التنافسية العالمية 2015-2016. جريدة الوطن العمانية، عدد 7 اكتوبر.

6- المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنافسية العالمي لسنة 2015-2016. على الموقع:www.arab-api.org

7- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، عرض نتائج تقرير التنافسية 2017-2018. على الموقع:www.eces.org.eg

8- المنتدى الاقتصادي العالمي على الموقع: www.weforum.org

9- The Global Competitiveness Report 2010-2011.

10- The Global Competitiveness Report 2011-2012.

11- The Global Competitiveness Report 2012-2013.

12- The Global Competitiveness Report 2013-2014.

13- The Global Competitiveness Report 2014-2015.

14- The Global Competitiveness Report 2015-2016

15- The Global Competitiveness Report 2016-2017.

16- The Global Competitiveness Report 2017-2018.

17- The Global Competitiveness Report 2018.